ژووری توێژینەوەی سیاسی
Political Research Room
گۆڕان GORRAN

جعل اقليم كوردستان خزان ماء للعراق

ابعاده الاستراتيجية

النائب محمود رضا امين

عضو كتلة التغيير الكوردستانية

غرفة البحوث السياسية لحركة التغير (گۆڕان)

Tel: 009647481505010

Email: research.gorran@gmail.com

حزيران ٢٠١٨

جعل اقليم كوردستان خزان ماء للعراق: ابعاده الاستراتيجية

النائب محمود رضا امين

عضو كتلة التغيير الكوردستانية

غرفة البحوث السياسية لحركة التغير (گۆڕان)
Tel: 009647481505010
Email: research.gorran@gmail.com
حزيران ٢٠١٨

المحتويات

المقدمة ٣

الابعاد الاستراتيجية لجعل اقليم كوردستان خزاناً لمياه العراق ٤

اولا: البعد السيادي ٤

ثانيا: بعد الامن الوطني ٤

ثالثا: البعد الاقتصادي ٥

رابعا: البعد البيئي ٦

خامسا: البعد الانساني ٦

سادسا: البعد الطوبوغرافي ٧

سابعا: البعد الديموغرافي ٧

ثامنا: البعد الايديولوجي لبناء دولة المواطنة ٧

المقدمة

الدولتين المتشاطئتين مع العراق: تركيا وايران وصلتا الى المراحل النهائية في تطبيق خطتهما الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة المائية مع دول الجوار، وخصوصا مع العراق.

مشروع الكاب (GAP) التركي، بعد اكتمال جميع منشآته، سيسبب انخفاض الوارد السنوي للمياه داخل العراق، من نهر الفرات بنسبة ٨٠% ومن نهر دجلة بنسبة ٤٧%.

منذ سنوات يلاحظ تأثير هذا المشروع على نهري دجلة والفرات حتى بالعين المجردة، الى ان وصل الحال على سبيل المثال لا الحصر، ان يضطر السيد وزير الموارد المائية، الدكتور حسن الجنابي الى رفع كتابه ذي العدد ١١١٣٢ في ٢٠١٨/٥/٢١، المعنون الى (مكتب رئيس الوزراء، م/ تقييد الخطة الصيفية للموسم ٢٠١٨).

ومن الجانب الايراني ليس هناك اي امل بان يكون الحال احسن مما يحصل من الجانب التركي معنا. حيث ان الايرانيين ايضا قد وصلوا الى نهاية تطبيق خطتهم الاستراتيجية المائية وقاموا بانشاء عشرات السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على جميع الانهر والافرع الدائمية والموسمية المشتركة بيننا وبينهم والبالغة اعدادها حوالي ٤٢ نهرا وفرعا، وتغيير مجرى المياه ماوراء السدود الى داخل الاراضي الايرانية عن طريق اقامة القنوات والانفاق.

وبهذا سوف ينخفض الوارد المائي السنوي الآتي من ايران، في حوض بحيرة دربنديخان بنسبة ٧٠% وفي حوض بحيرة دوكان بنسبة ٤٠%.

وما حدث ويحدث مع نهر كارون منذ سنوات طويلة، اسوء بكثير مما حدث مع نهري سيروان والزاب السفلي. وسوف تستمر الازمة المائية في العراق سنة بعد سنة من سيء الى اسوء.

وبناء على ماتقدم ليس هناك مفر الا الاعتماد الكلي على تحسين ادارة الموارد المائية الذاتية والعمل على استثمار كل قطرة من مياه الانهر والينابيع الداخلية ومن حصاد مياه الامطار السنوي.

وللوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي للمياه ودرء المخاطر في المستقبل القريب لابد من التنسيق الفني والاداري والمالي بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم لجعل كوردستان خزان لمياه العراق، وذلك عن طريق اقامة مئات من السدود المتوسطة والصغيرة في المناطق الجبلية للاقليم.

وفيما يلي الابعاد الاستراتجية لتلك الخطوة من وجهة نظري.

الابعاد الاستراتيجية لجعل اقليم كوردستان خزاناً لمياه العراق

اولا: البعد السيادي

نظرا للسياسات الخاطئة للحكام والنخب السياسية ونظرا للظروف الصعبة التي مر بها العراق خلال العقود الماضية من حروب داخلية وخارجية ومن هدر للموارد البشرية والمالية والاقتصادية وتحطيم البنية التحتية، سواء في زمن النظام البائد او بعد عملية التغيير، اصبح العراق حلقة ضعيفة في النظام الاقليمي مما شجع الدولتان المتشاطئتان، تركيا وايران، على استغلال الفرصة والقيام بانشاء مشاريع عملاقة، انمائية وتنموية على الانهر الدولية المتشاطئة مع العراق دون الاكتراث برأي ومصالح العراق الحيوية ودون الاكتراث ايضا بمصادر القانون الدولي العام في مجال المياه الدولية.

فضلا عما تقدم، ولأن اهمية الماء لاتنحصر في اعتباره مادة حيوية تتصل ببقاء الانسان على قيد الحياة فحسب، بل لانه ايضا يشكل القاعدة الاساسية للتطور الصناعي والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري في مختلف مجالاته، عليه يجب علينا ان نحرر سيادة بلدنا من الضعف الذي تعاني منه في مجال الثروة المائية، وتحرير بلدنا من هيمنتها وعدم فسح المجال لها لاملاء مصالحها الحيوية وفرض ارادتها السياسية والاقتصادية والامنية، عن طريق استعمال عامل الماء كاداة ضغط علينا.

وهذا الخطر يمكن درئه عن طريق جعل اقليم كوردستان خزاناً لمياه العراق.

ثانيا: بعد الامن الوطني

٢. ١. البعد الخارجي:

احدى المهمات الاساسية للدول، مهما كان حجمها وقوتها ومقدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية هي الاستعداد الدائم للتهديدات التي قد تواجه الدولة، سواء من مصادر داخلية او خارجية لتحرير مواطنيها من هاجس الخوف اياً كان نوعه ومصدره.

المياه تشكل هاجسا رئيسيا للمجموعة الدولية العالمية والاقليمية. ومن المتوقع ان تشب صراعات سياسية واجتماعية حادة على هذا المورد النادر. وفيما يتعلق بنا، يمكن القول باننا داخلين هذه الحرب وبصمت مع كل من تركيا وايران منذ سنوات.

هاتان الدولتان ضاربتين عرض الحائط، كل: مصادر القانون الدولي العام في مجال المياه الدولية وعلاقات حسن الجوار ومباديء الاحترام المتبادل للمصالح الوطنية، وتعملان بسوء نية، وفق تصوري، على السيطرة على مصادر مياه الانهر الدولية المشتركة بيننا وبينهما بغرض فرض ارادتهما السياسية والاقتصادية علينا. واذا استمر الحال على هذا المنوال سوف نظل كدولة ناقصة السيادة.

٢. ٢. البعد الداخلي:

وفق حسابات فنية، انه في حالة نقص مليار متر مكعب من واردات المياه سنوياً سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (٦٢٥٠٠) هكتار، فكيف اذا انخفض الوارد المائي السنوي من نهر دجلة فقط (٩.٧) مليار م٣؟

ان انخفاض الوارد المائي السنوي من الرافدين تسبب في زيادة مساحة التصحر بشكل مخيف وادى كذلك الى عدم امكان السكان الحصول على الماء الصالح للشرب. وستؤدي هاتين الظاهرتين الى هجرة داخلية لسكان مئات القرى والمدن الجنوبية الواقعة على ضفاف نهري دجلة والفرات باتجاه مدن الوسط والشمال.

وهذه، فضلا عن الاضرار الكبيرة التي ستلحقها بالاقتصاد بمختلف قطاعاته: الزراعية، الصناعية والخدمية، وبالأمن الديموغرافي ايضا، وسوف تؤدي، ربما، الى حروب داخلية تهدد وحدة كيان البلد وتهدد ايضا حضارة وادي الرافدين.

وهذه المخاطر الامنية والحضارية يمكن تداركها عن طريق جعل اقليم كوردستان خزان لمياه العراق.

ثالثا: البعد الاقتصادي

بما ان الماء عنصر اساسي من عناصر التنمية الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، فلا يمكن لاي بلد كان ان ينهض دون امتلاكه المياه الكافية كما ونوعا.

ثبت بالواقع العملي ان المسطحات المائية في جنوب البلاد عاجزة عن اداء المهمة لاسباب متعددة: التبخر، الملوحة، التلوث، طوبوغرافيا والانحدار الجغرافي.

ولكن كمية المياه الموجودة في الاقليم بجميع مصادرها: السطحية والجوفية؛ الدائمية والموسمية (حصاد الامطار) تكفي كما ونوعا للنهوض بالعراق اذا حسن استثمارها وادارتها. وسوف تساعد بلا شك على اعادة الروح الى الاراضي الزراعية التي خرجت عن الخدمة جراء انخفاض الوارد المائي من الرافدين وجراء السنوات العجاف.

امكانيات الاقليم المادية والفنية عاجزة عن تحقيق هذا الهدف، ولذلك فإن التنسيق عالي المستوى بين الجانبين واستثمار الاموال الاتحادية لهذا الغرض، كفيل بتحقيقه.

فضلا عما تقدم، اقامة السدود والمسطحات المائية في المناطق الجبلية للاقليم سوف تسبب انتعاش السياحة البيئية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال وكذلك ستؤدي الى زيادة انتاج الثروة المائية وزيادة المساحات الزراعية. وهذه العوامل سوف تساعد الحكومة على ايجاد مصادر اخرى انتاجية لرفد الموازنة السنوية للبلاد والتحرر من قيود الاقتصاد الريعي باسلوب علمي.

رابعا: البعد البيئي

زيادة السدود والمسطحات المائية في الاقليم سوف تساعد على زيادة مقدار المياه الجوفية وزيادة المساحات الخضراء الطبيعية والزراعية وتلطيف الجو (اعتدال الحرارة). وتساعد ايضا على زيادة كمية الامطار في الفصول الثلاث: الخريف، الشتاء والربيع.

خامسا: البعد الانساني

الحصول على المياه بشكل كاف وبنوعية جيدة وصالحة، حق من حقوق الانسان؛ على الدول ان تؤمنه لمواطنيها. الماء كالهواء لايمكن لاي كائن حي ان يعيش بدونه، سواء لاستعماله المباشر او غير المباشر لانتاج سلع اخرى ضرورية لادامة الحياة. وفي حالة العراق، اقليم كوردستان مؤهل بان يقوم بالدور، اذا حسنت ادارة الموارد المائية فيه بشكل علمي.

الماء كمورد طبيعي غير الموارد الطبيعية الاخرى. حيث لايمكن لدولة ما، لاتمتلك موارد طبيعية امثال النفط والغاز والمعادن، ان تطلب من دولة اخرى مجاورة لها، تمتلكه، ان تؤمن لها حصتها منه. ولكن مع الماء تتغير القاعدة: لايمكن لدولة او اقليم ما، ان تحجب حصة الماء العادل عن دولة او اقليم مجاور لها، بحجة، ان منبع الماء الجاري يقع ضمن اراضيها.

واذا طبقنا هذه الرؤية على اقليم كوردستان وباقي جغرافية العراق الاتحادي، لايمكن للاقليم ان يمتنع عن تامين الحصة العادلة من المياه لباقي مناطق العراق. وخصوصا اذا قامت الحكومة الاتحادية بالاستثمار في مياه الاقليم بدلا من الركض وراء السراب والبحث عن الحصة المائية العادلة مع الدول المتشاطئة (مع ذلک، لايمكن الكف عن الضغط بوسائل مختلفة على الدول المتشاطئة لتأمين حصتنا المائية العادلة وفق مصادر القانون الدولي العام)، آنذاک ستكون لها زيادة في الأحقية للحصول على الماء الكافي للاحتياجات اليومية والتنموية.

سادسا: البعد الطوبوغرافي

طوبوغرافية المناطق الجبلية لاقليم كوردستان وكثرة الوديان والمضايق الطبيعة مع كثرة الوارد السنوي لمياه الامطار كلها عوامل مساعدة لانجاز هذه الاستراتيجية باقصر وقت ممكن وبأقل كلفة ممكنة.

سابعا: البعد الديموغرافي

من المتوقع ان تضرب ظاهرتي التصحر والعطش بشكل ابكر واقوى القرى والمدن الجنوبية المجاورة للصحراء الغربية. واذا لم نفلح في التصدي الناجح لمشكلة الشحة المائية فانها ستضرب باقي المدن والمناطق الجنوبية عاجلا ام آجلا. وتلک سوف تؤدي الى الهجرة الجماعية لسكان المنطقة باتجاه الوسط والشمال مما ينتج عنها فراغ المنطقة من السكان وظهور ظاهرة اخرى تسمى بضعف او تخلخل الامن الديموغرافي.

الصحراء الغربية نتيجة سعة مساحتها وندرة الحياة البشرية فيها هي اصلا منطقة رخوة امنيا وعامل من عوامل ضعف الامن الداخلي. واذا زادت مساحة الصحراء والمناطق المهجورة ستزداد معها ايضا رخاوة المنطقة امنيا، مما تسبب باستنزاف القدرات المادية والعسكرية والامنية للحكومة.

ثامنا: البعد الايديولوجي لبناء دولة المواطنة

ان استثمار اموال الحكومة الاتحادية في مياه اقليم كوردستان سوف يؤدي الى التزاوج بين السلعة ورأس المال للجانبين، والى ايجاد شيء مادي مشترک بينهما، وايجاد قاعدة العيش المشترک؛ وهذه بدورها تؤدي الى ايجاد ارضية مناسبة لطروحات آيديولوجية تتبنى فكرة المصالح المشتركة والاقتصاد المشترک والمصير المشترک الى ان نصل معا الى مرحلة بناء دولة المواطنة.